المدارس اللسانية الأوروربية

مدخل: التحديد الابستيمولوجي للفكر الألسني الحديث

استطاع **سوسير**[1] من خلال كتابه الشهير "محاضرات في اللغويات العامة" (Cours de linguistique general)، أن يُغيّر نمط الدراسات اللغوية عمّا كانت عليه من قبل، بدءا بتحديده موضوع اللسانيات[2]، الذي هو دراسة اللغة في ذاتها–بوصفها نظاما نحويا–، ومن أجل ذاتها)، أي اعتبارها غاية في ذاتها، وقد انتقد الفيلولوجيون هذه الفكرة، وهم الذين يتخذون اللغة وسيلة للتعرف على آداب الشعوب وثقافاتها وعاداتها وتقاليدها.

وفي هذا الإطار ميّز **سوسير** بين عناصر الظاهرة اللغوية (اللسان Langage/اللغةLangue) وانتهى إلى أن موضوع اللسانيات هو اللغة بوصفها نظاما نحويا موجودا بالقوة في كل دماغ، ومن هنا عدّ اللغة موضوعا كليا للسانيات. وأبعد الكلام من جوهر الدرس اللساني، واعتبره تابعا للغة، وليس غاية لعلم اللسان في ذاته.

هذا ولم تكن أفكار **سوسير** في محاضراته جديدة كل الجِدّة، وإنما تأثر في بعضها بأفكار النحاة الجدد في جامعة لايبزغ (ق19 م)، إذ استفاد من نظرتهم للغة بوصفها نتاجا للفكر الجمعي للجماعات اللسانية، وربطهم للوقائع اللغوي ضمن انتظامها الطبيعي. كما تأثر باللغوي الأمريكي **وليام. د. ويتني** (W.D.Whitney) صاحب كتاب (حياة اللغة ونموها)، والذي قال بفكرة التواطؤ الاجتماعي في تفسير اللغة ، وقوله بأنّ اللغة عمل آلي ، فهو يرى أنّ الألفاظ بالنسبة الى ذهن الانسان كالأدوات بالنسبة الى يديه، يشكله كيفما شاء، وهي الفكرة التي أصبحت فيما بعد مبدأ لسانيا مهما في اللسانيات البنوية .

كما يعتبر اللغة نظاما من الأصوات ذو مضمون معقول، وبأنها تشبه بذلك الاجسام المنتظمة الأجزاء ذوات البنية المعينة.

---

[1] عالم لساني سويسري، ولد عام 1857 من عائلة عريقة. وفي عام 1879 نشر رسالة عنوانها:(التنظيم البدائي للمصوتات في اللغات الهندو أوروبية)، تحصل على درجة الدكتوراه عام 1880، وفي درس اللغة السنسكريتية، أبهر بها لجنة قراءة البحث، فكأنه المناقِش لا المناقَش. مارس التعليم الجامعي من 1891 إلى غاية وفاته.

[2] يخضع تحديد موضوع اللسانيات لمذاهب لسانية متعددة ووجهات نظرية منهجية مختلفة، بل وقد تكون متناقضة أحيانا. ومن هنا فإنّ طبيعته تتعدد بتعدد المناهج، ذلك أنّ (وِجهة نظر المنهج هي التي تصنع الموضوع) على حد تعبير دي سوسير.. علينا طرح السؤال الآتي: هل نقصد البنيوية أم التوليدية التحويلية أم اللسانيات التداولية؟

ولعل **ويتني** سبق **سوسير** الى القول بمبدأ استقلالية الدرس اللساني بتحديده مضمون علم اللسان وحصره في المظهر اللغوي المحض، أما غير هذا المظهر فليس من اختصاص اللغوي؛ بل من اختصاص الفيزيائي (عالم الصوت)، والفيزيولوجي (علم وظائف الأعضاء)، والنفساني (علم النفس اللغوي)، والفيلولوجي (دراسة النصوص القديمة)، والاثنولوجي (دراسة خصائص الشعوب والجماعات).

كذلك تأثر **سوسير** برأي **ويتني** حول كون اللغة واقعة اجتماعية، أو هي أشبه ما تكون بمؤسسة اجتماعية (اللغة اتفاق /اعتباطية) كأي مؤسسة أخرى. وقد ذكر **سوسير** اسم **ويتني** ثلاث مرات في محاضراته.

تأثر أيضا بآراء **بودوان دي كورتني** حول الفردي والاجتماعي في اللغة، كما أفاد من اطلاعه على مصنفات عالم الاجتماع **ايميل دوركايم**، في فصله بين اللغة التي تقوم على أساس اجتماعي، في حين يقوم استعمال هذه اللغة على أساس فردي.

والآن، ما الأفكار الجديدة أو شبه الجديدة التي تطرق إليها سوسير في محاضراته "دروس في الألسنية العامة"؟

وهي محاضرات[1] ألقاها **سوسير** ونشرها في كتاب تلميذاه: تشارلز بالي وألبيرت شيهاي عام 1916 .

من القضايا التي أثارها **سوسير**: التفريق بين اللسانLangage واللغة، اللغة Langue والكلام Parole، تحديده المنهج الذي تدرس به اللغة، فرّق بين النظر الداخلي والخارجي، بين الوصفي والمعياري، علاقات الحضور والغياب، العلاقة بين الدال والمدلول، حديثه عن طبيعة العلامة أو الإشارة اللغوية، محور التزامن Synchronie والتعاقب Diachronie. ووصل إلى نتيجة مؤداها أنّ اللغة نظام من العلامات لا يحتاج في الوصول إلى المعنى إلا لمعجمه الداخلي، الذي هو نسق من العناصر المتساندة أو المترابطة ترابطًا وظيفيًا ، يحيث لا ندرك أهمية هذه العناصر وقيمتها إلا عن طريق تحديد مكانها وموقعها من النسق، وليس عن طريق معرفة تاريخها، الأمر الذي جعله يُقرّ بمحور التزامن(الآني) في دراسة اللغة، لكونه يهتمّ بدراسة الشيء بعيدا عن المؤثرات الخارجية التاريخية(التطور التاريخي للغة)، كما اعتبر الدال صورة صوتية، والمدلول صورة ذهنية، وهو بهذا يكون قد مهّد لمبدأ تعدد الدلالات ولا نهائية التفسير الذي قال به التفكيكيون، إذ المدلول كصورة ذهنية «لا يمكن تحقيقه في الواقع لأنه مُتصوّرٌ غائب عن لحظة الكلام، وغيابه دليل حضوره، ويبقى دائما وأبدا مؤجل لحضور»[2]

---

[1] الأحرى حسب الدكتور عبد الرحمن بودرع (من المغرب) أن يسمى ذلك الكتاب بـ: أمالي سوسير، لأنه سلسلة محاضرات جمعها طلابه، والأمالي فن في التأليف قديم عند علماء العربية، وإذا وُجدَ ما يشبهه اليوم فينبغي تسميته به، مادام يجمعُ بين دفتيه أُمليات ودروسا في اللسانيات الحديثة.

[2] عبد الغني بارة، أزمة المصطلح في الخطاب النقدي العربي المعاصر، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة باتنة،2000، ص68.

ولو نلاحظ نجد أنّ كل ما تحدث عنه سوسير انطوى على الشي وما يقابله أو نقيضه، لذا عرف بمصطلح "الثنائيات": ثنائيات سوسير.

المفاهيم الثنائية عند سوسير:

1-ثنائية اللسان /اللغة – اللغة / الكلام:

دعا سوسير في مُستهل كتابه إلى استقلال علم اللغة على غيره من العلوم، مُبديا خشيته من أن يظل الدرس اللغوي نهبا لغيره، ولهذا وجب في رأيه التفريق بين ثلاثة أشياء المذكورة آنفا.

يقول:

«وتشمل دراسة اللسان (Langage) جزءين: الأول جوهري غرضه اللغة (Langue)، ذلك الجانب الذي يتميز بكونه اجتماعيا في ماهيته، ومستقلا عن الفرد، وهذا الجانب من الدراسة هو نفسي فحسب [أي ما ينطبع في النفس من صور الأصوات التي يسمعها الانسان بعد أن تعوّد على سماعها في بيئته]، والثاني: ثانوي وغرضه الجزء الفردي من اللسان، ونعني به الكلام (Parole) بما فيه التصويت، وهذا الجزء هو نفسي فيزيائي».

يفرق **سوسير** بين ثلاثة مواضيع في الدراسة اللسانية:

1-اللّسان: بوصفه الظاهرة اللغوية العامة التي تتجلى ضمن وقائع لسانية متعددة، وغير متجانسة، وتمثل الجانب الفطري الذي يدل على قدرة خاصة تكسبها الطبيعة، على حد تعبير سوسير، للجنس البشري.

ويشمل اللسان الجوانب الآتية:

-**الفيزيولوجي:** أي قدرة الانسان الفطرية الطبيعية على الكلام سواء في دماغه أو في جهاز التصويت.

-**الفيزيائي:** حركة خروج الصوت من الفم في شكل ذبذبات، وانتقاله عبر وسيط هو الهواء إلى اذن السامع.

-**النفسي:** والمتعلق بالعملية الذهنية والنفسية المسيطرة على الكلام انتاجا وفهما، وبالإجراء الآلي لإنجاز الكلام.

2-اللغة: من حيث هي قواعد نحوية ضمن نظام لا يحاكي ولا يشابه أي نظام آخر، إذ هي قوانين اجتماعية مستقرة بشكل تواضعي (Conventionnel) في أدمغة الناطقين باللسان الواحد، أو هي ذلك الشكل الاجتماعي الذي يُجسد اللسان تجسيدا خاصا بمجتمع ما.

3-الكلام: وهو الإنجاز الفعلي الملموس المادي (في شكل أصوات مسموعة)، والذي يجسد نظام اللغة الاجتماعي تجسيدا فرديا، فيحوله من الموجود بالقوة إلى الوجود بالفعل. وهو نتاج لعمليتين: حركة الصوت الفيزيولوجية الفيزيائية، والحركة النفسية الذهنية للمتكلم للتعبير عن فِكره الشخصي.

والكلام مادّة تستوعب ما هو عَارض ومُتغير لدرجة أكبر مما تستطيع أن تستوعبه اللغة، وهو ذو طبيعة تستجيب لأي قياس لأنه عَرَضِي لا جوهري كاللغة او اللسان، ومتغير متنوع غير ثابت. وقد لاحظ سوسير أن على كل فرد أن يتبع قواعد اللغة المُعيَّنَة التي ينتسب لها ليكون كلامه مفهوما، لكنه في الوقت نفسه قد لا يلتزم بتلك القواعد بحَرْفِيَتِها، إذ قد يتضمن انحرافات تفصح عن بداهته، وطلاقته، وطابعه الشخصي.

فالكلام هو ذلك الجانب الفردي الخاص، والسلوك المنفعل الخاضع لملابسات الزمان والمكان، والموسوم بالتنوع والانحراف، ومن ثَمَّ لا يصلحُ أن يكون غَرَضًا لعلم اللسان.

أهم الفروق المنهجية بين اللسان/اللغة / الكلام:

اللسان	اللغة	الكلام
وقائع خارجية وداخلية	نظام داخلي	خارجي وداخلي
ملكة بشرية	قواعد تواضعية ذهنية لممارسة ملكة اللسان	تجسيد آلي فعلي لنظام اللغة
موجود بالقوة	موجودة بالقوة وبالفعل	موجود بالفعل
يشمل الفردي والاجتماعي	نتاج اجتماعي لملكة اللسان	نتاج فردي لملكة اللسان
يعود إلى قدرة طبيعية (الدماغ وجهاز التصويت)	تخضع لقدرة تنسيقية تواضعية يكتسبها الدماغ من المجتمع	يخضع للآلية النفسية الفيزيائية

2-ثنائية السانكرونيك (المنهج التزامني) /الدياكرونيك(المنهج الزمني):

اعتمد **سوسير** في تأسيسه للسانيات على منهج جديد هو منهج الدراسة الوصفية التزامنية (Synchronique) وهو منهج اعتمده دي سوسير في ظل نقده للدراسات اللسانية السابقة المعتمدة على المنهج التاريخي، العاجز عن دراسة اللغة دراسة موضوعية وفق شروط منهجية واضحة، وأسس علمية محددة.

ففي الدراسة التزامنية يتم التركيز على الواقع الراهن للغة، ذلك الواقع الذي يمكننا من النظر إلى نظامها من حيث هو وحدات متزامنة، يرتبط بعضها ببعض آنيا على مستوى المحور الأفقي، بينما لا يمكن ملاحظة هذا الارتباط عبر المنهج الزمني، الذي لا يهمه سوى النظر إلى تاريخ اللغة.

كذلك يعد القانون التزامني –بحسبه–قانونا كليا وشاملا، يعمل على أساس التوافق بين عناصر اللغة، وهو بذلك يشكل كلا موحدا، وبنية منتظمة، بينما يعتبر القانون الزمني قانونا خاصا، فهو يرتبط بظاهرة لغوية جزئية تبدو معزولة عن منظومة اللغة، بالإضافة إلى أن فيه يتم انتقال النظام اللغوي من زمن إلى زمن بفعل ظواهر غريبة عن اللغة.

هذا، ويبدو الفرق بين الدراستين التزامنية والزمنية شبيها بالفرق بين اللغة والكلام، يقول دي سوسير: «إنّ كل ماهو تزمني (أي زمني/دياكروني) في اللغة ليس هو كذلك إلا في الكلام»، أي أنّ المنهج التطوري مرتبط بالكلام لحظة تدفقه عند الأفراد، ينما يرتبط المنهج التزامني بلحظة صيرورة اللغة بصفتها واقعة مماثلة للحظة الكلام خارجيا[1].

3–المنهج الوصفي /المنهج المعياري:

ينظر **دي سوسير** إلى بعض الدراسات اللغوية القديمة على أنها ذات طابع معياري(Normatif)، كما في الدرس النحوي لمدرسة بور روايال، وفيما قبلها عند النحاة اليونانيين، وفي الدرس الفيلولوجي.

ويرى **سوسير** أنّ هذه الدراسات خلوٌ من أي نظرة علمية، ومستعلية على اللغة ذاتها، تهدف إلى تقديم قواعد لتمييز الصيغ السليمة من غيرها، كما يرى بأنها تمثل توجها لسانيا مبنيا في أساسه على ما يعوق منهج البحث في اللسانيات، وذلك لأسباب من أهمها[2]:

–المنهج المعياري منهج ضيق محدود يفتقر إلى الرؤية الشمولية، ولذلك فهو لا يستوعب نظام اللغة الواسع المتجدد، لكونه يضع ظواهرها في قالب متجمد، يسعى إلى إصدار قواعد، بدل معاينة الواقع.

–لا تقوم المعيارية على الملاحظة البحتة المستندة إلى البحث العلمي الموضوعي، فهي لا تنطلق من واقع اللغة الطبيعي الكامن في الاستعمال، بل تقيد الاستعمال بالمعيار.

لأجل ذلك سعى **دي سوسير** إلى اعتماد توجه جديد يناقض المعيارية، ويستند في دراسة اللغة إلى المنظور الوصفي، غرضه في ذلك توجيه نظر اللغويين إلى أهمية دراسة اللغة من اللغة ذاتها، من حيث هي قواعد تنسيقية ترابطية متفق عليها من قبل الكيان الاجتماعي ككل، وبوصفها نظاما من القوانين النحوية الموجودة بالقوة في كل نظام، ولأنها كذلك أصوات منطوقة صالحة لممارسة إجراءات البحث العلمي، لا كلمات مكتوبة.

---

[1] ينظر: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص69، 70.

[2] نفسه، ص70 ،71.

وهي دعوة منه إلى الالتزام بالطابع العلمي الموضوعي الواصف للنظام اللغوي في ضوء ما توحي به طبيعته الذاتية ومنطقه البياني الداخلي، لا بوضعه في قالب معياري جامد قاتل لمبدأ أصيل في نظام اللسان البشري، وهو مبدأ الحركة والتبدل[1].

4-التلفظ /الكتابة:

تعد الأصوات اللغوية الجانب المهم من الدراسة اللسانية، مستبعدا بذلك الكتابة من الدرس اللساني، فالغرض اللساني –بحسبه–لا يتحدد بتنسيق الترابط بين الكلمة المكتوبة والكلمة المنطوقة. وإن هذه الأخيرة لتشكل وحدها هذا الغرض. فشهادة الكتابة غير أمينة، تحجب الرؤية عن اللغة، فهي ليست ثوبا بل قناعا تنكريا[2].

فسوسير يفرق بين العلامة المنطوقة والعلاقة المكتوبة، معتمدا على الصوت وحده، رافضا الكتابة ، وهو موقف عمد إليه في ظل تبنيه للدراسة العلمية للغة، تلك الدراسة الملموسة، التي يبدو فيها خضوع اللغة للمعاينة والتجريب أمرا مشروطا[3].

وهي ذي بعض مبررات **سوسير** من تركيزه على المنطوق بدل المكتوب[4]:

–التركيز، في دراسة اللغة، على مفهومها الصوري الشكلي، الذي يتمثل –إلى جانب تمثله في القواعد الشكلية لمستويات النحو والصرف والدلالة –في طبيعة الأصوات اللغوية، من حيث هي عناصر صوتية، تحدد سماتها على أساس ما تعمل به آلية التشابه والاختلاف، وذلك استنادا إلى أن قيمة الصوت ليست في ذاته (أي في طبيعته المادية)، بل في الفوارق التي تميزه عن الأصوات الأخرى.

–يمنح الصوت المنطوق للعلامة اللغوية صفة الخطية (linéarité) لكونه ذا طبيعة سمعية، ولذلك فهو يمتد في الزمن فقط، ويتمثل ذلك في تعاقب الأصوات ضمن السلسلة الكلامية، ذلك التعاقب الزمني الذي يستبعد إمكانية نطق عنصرين صوتيين في آن واحد.

–دراسة الصوت اللغوي كفيلة بتحقيق شروط المنهج العلمي القائم على مبدأ الوصف، والساعي إلى دراسة اللغة على ماهي عليه في حياتها الطبيعية والمنتظمة، والمتمثلة في الأصوات باعتبارها الحامل المادي للغة، بينما لا تعتبر الكتابة سوى نظام رمزي بديل للغة.

–دراسة المنطوق والاعتماد عليه يحرر اللغة من شهادة الكتابة الخادعة.

---

[1] بتصرف عن: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص71.

[2] بتصرف عن: المرجع نفسه، ص74، 75.

[3] بتصرف عن: المرجع نفسه، ص75.

[4] نفسه، ص75 ،76.

نلخص هذه الفروق في الجدول الآتي[1]:

التلفظ Prononciation	الكتابة Ecriture
طبيعي علامة أصلية غاية في دراسة اللغة شهادته طبيعية صادقة	اصطناعية علامة رمزية وسيلة شهادتها خادعة

5-الدال/المدلول:

العلامة اللغوية كيان نفسي ذو وجهين، هما التصور (concept) /الدال (Signifiant)، والصورة السمعية (image acoustique) / المدلول(Signifie).

فالعلامة اللغوية عند **سوسير** لا تربط شيئا باسم، بل مفهوما أو تصورا بصورة سمعية وليس المراد بالصورة السمعية الصوت المادي الذي هو شيء فيزيائي صِرف، إنما تمثلات هذا الصوت في ذهن المتكلم أو السامع، أي ذلك التمثل الذي تهبنا إياه شهادة حواسنا[2].

واستجابة لهذا التصور الذي لا يراعي في اللغة إلا ما هو نفسي ذهني غير مبالٍ بأي عنصر خارج عن مكوناتها الداخلية، أقصى **دي سوسير** المرجع (Réfèrent)، وهو ذلك الشيء الخارجي الذي تشير إليه العلامة، بوصفه مكونا ماديا وخارجا عن اللغة (Extra-linguistique).

- **في العلاقة بين اللسانيات والسيميولوجيا:**

اللغة عند **سوسير** منظومة من العلامات التي تعبر عن الأفكار، وهي لذلك «مماثلة للكتابة وأبجدية الصم والبكم والطقوس الرمزية...ورغم ذلك فإنها تبقى أهم هذه المنظومات على الاطلاق، ولذلك يمكن أن نؤسس علما يدرس حياة العلامات داخل الحياة الاجتماعية وسيطلق عليه اسم العلامات أو السيميولوجيا، وسوف يكون علم

[1] المرجع السابق، ص76.

[2] المرجع نفسه، ص77.

اللغة قسمًا من السيميولوجيا»[1]، هذا العلم سيهتم «بدراسة الدلائل أو العلامات في قلب الحياة الاجتماعية»[2]، ولن يعدو أن يكون موضوعه الرئيس «مجموعة الأنساق القائمة على اعتباطية الدلالة»[3].

ورغم أنّ بارت أفضل من يمثل التقارب بين البنيوية والسيميولوجيا إلا أنه قلب الطرح السوسيري، الذي يرى أنّ ما يمكن تسميته (السيميولوجيا العامة) علمٌ كليّ أو عام تندرجُ تحته اللغويات بحيث تعدّ جزءا منه. فبارت أعطى اللغويات أسبقية في الترتيب على السيميولوجيا، وأيّا كان فإنّ **بارت** يعتبرُ الله الإنسانية أساسا للمعنى، كما أنّ العالم وكل ما فيه هو إشارات أو علامات يحيا بها الانسان، حيث تتجمع بشكل أو بآخر وتنتظم في أنساق وأنماط تسمى أحيانا بالدين أو السياسة أو الأدب.

وباعتبار أنّ المشروع السيميائي هو مشروع ألسني النشأة، اقترحه **دوسوسير**، وطوره لسانيون أيضا، فقد استعين باللغة في تحليل كل المركبات الثقافية، والنص الأدبي احداها. وإن نظرنا إلى تحليلات كل من **دوسوسير** و**بارت** ألفيناها لا تعطي أهمية بالغة للعوامل الإنسانية المتعمدة أو المقصودة في تفسير الثقافة، بل إنّ كثيرا من هذه الكتابات تتكلمُ بصراحة عمّا يسميه **بارت** "**موت المؤلف**".

ومن هذا المنظور يكون الانموذج العلاماتي اللغوي هو النموذج الأعلى للمقاربة السيميائية، فتبقى الفاعلية الإنسانية، أو الذات بوصفها فاعلا، مهمشة لصالح هيمنة النسق كما هو الحال في البنيوية، فلا ضير لما نجد باحثا مثل **تيرنس هوكس** يصرح بانتماء السيمياء في أصولها ومنهجيتها إلى البنيوية، إذ البنيوية نفسها منهجٌ منظم لدراسة الأنظمة الاشارية المختلفة في الثقافة العامة، ولهذا يصعب التمييز بين الحقلين، يقول: «إنّ حدودها– إن كان لها حدود–تتطابقُ مع حدود البنيوية، فلا يمكن الفصل بين اهتمامات الفضاءين فصلا جوهريا، ولا بدّ على المدى الطويل أن ينطويا معا»[4]

وعن العلامة اللغوية يميز **سوسير** بين عنصرين أساسيين ومتكاملين فيها، يدخلان في عمل اللغة ووظيفتها، وهما العنصر الصوتي(Acoustique)، وعنصر آخر عقلي أو تصوري. يطلق على الأول اسم **الدال**(Signifiant)، أو الصورة السمعية، التي هي في الأصل ليست مجرد صوت فيزيائي، أي ليست هذه الذبذبات الفيزيائية التي تكون في الفضاء، وفي مرحلة مرور الصورة السمعية بين الفم الذي يرسلها وبين الأذن التي تصل إليها، بل هي صوت فيزيولوجي للإنسان، أو صوت لإحساسه أثّر فيه.

---

[1] ميشال آريفيه، السيميائية (أصولها وقواعدها)، ص29. ارتبط هذا العلم أيضا بالفيلسوف الأمريكي شارل سندريس بورس، والذي على الرغم من ظهورهما –هو ودو سوسير–في فترة زمنية متقاربة، فإنّ بحث كل منهما استقلّ وانفصل عن الاخر انفصالا تاما.

[2] فردينان دو سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص27.

[3] المرجع نفسه، ص90.

[4] ميجان الرويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، ص178.

بينما يطلق على العنصر الثاني اسم **المدلول** أو العلامة المقصودة (Signifie)، فالمعنى المُتضمّن في العلامة (أي المعنى المقصود) ليس شيئا، وإنما هو "فكرة عن شيء"؛ أي ما يتوارَدُ إلى ذهن المتكلم أو السامع حين تذكر العلامة أو الإشارة الدالة، مع إهمال للمرجع. كما أنّ العلاقة بين الدال والمدلول هي علاقة **اعتباطية**، ما عدا العلامات الطبيعية.

وإذا كانت سيميولوجيا سوسير أهملت الواقع فإنها ركزت على شكلنة المضمون، وقد استندت المقاربات السيميولوجية للنص على الألسنية بشكل موسع، إذ أثرى سوسير التصور السيميولوجي بكثير من مفاهيم اللسانيات، لا سيما في تعريفه للغة بأنها نسقٌ من العلامات، ولكنها ليست نسقا من الجواهر الممتدة الثابتة الجامدة التي لا تتغير، وإنما هي بالأحرى نسقٌ من الصور أو الوحدات القابلة للتغير أفقيا وعموديا، بحيث يتم تكوين هذه الوحدات أو العناصر عن طريق الاختلافات التي تميزها عن غيرها من الوحدات التي ترتبط هي أيضا فيما بينها، فكأنّ العناصر أو الوحدات لا توجد بذاتها وفي ذاتها، وإنما هي تعتمد في وجودها على غيرها، والشيء الوحيد الذي يُحدد قيمة أي عنصر أو وِحدة منها هو الموضع الذي تحتله في النسق اللغوي.

إنّ وجود النص الأدبي –نظرا لما سلف–لا يتمثل في الرسالة التي يحملها، أو يعملُ على توصيلها (أي المدلول) وإنما في النسق ككل، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى الاهتمام بالنص من حيث هو بناء، أي دراسة الدال وليس المدلول، الذي هو في هذه الحالة الرسالة التي يحملها النص ويحاول توصيلها. هذا يعود بنا إلى رأي دو سوسير في اللغة، إذ اختتمَ محاضراته بقوله: «إنّ موضوع الألسنية الحقيقي والوحيد إنما هو اللغة في ذاتها ولذاتها»[1].

ولهذا الاعتبار يجد الباحث نفسه يخوض في غمار ما يسمى بالسيميولوجية البنائية، إذ تعد نموذجا صارخا وامتدادا لخطية الدال الألسني والبنيوي، فهي ترتكز– أول ما ترتكز–على فعالية العنصر اللغوي.

وعلى غرار سوسير نجد رولان بارت يختصر العلامة إلى وحدة ثنائية المبنى (دال/مدلول)، وأي علامة لا تكون دالة إلا عبر ترجمتها باللغة، بما في ذلك الأنساق غير اللغوية، فهي أيضا لها لغة دلائلية خاصة بها. كما يعد بارت النظام اللغوي المغلق نموذجا يجب أن يحتذى في دراسة جميع الأنظمة الدالة لأنّ «المعرفة السيميائية لا يمكن أن تكون اليوم سوى نسخة من المعرفة اللسانية»[2].

وعلم السيمياء في تركيزه على حياة العلامات في النص (سجن النسق/الداخل)، إنما ينهج نهجا شكلانيا بحيث يستبعد المحددات الاجتماعية الثقافية، وبالتالي يقترب من المنهج البنيوي في اعتباره النص كيانا لغويا مغلقا

[1] فردينان دو سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص280.

[2] عواد علي، السيميائية: الاتجاهات المعاصرة ووظائف العلامات، ضمن كتاب: معرفة الآخر، ص96.

على نفسه لا يحيل خارج ذاته، ويُثبت ذلك توظيف السيميائيات للمفردات السوسيرية من مثل: العلامة واللغة، النظام واللغة، الأداء..

والتحليل السيميائي بهذه الشاكلة إنما هو تحليل محايث/بنيوي، يبحث عن الشروط الداخلية المتحكمة في تكوين الدلالة وإقصاء المُحيل الخارجي، فالنص الأدبي وحسب تعبير بارت «لغة غير متعدية، أي لا تحيل إلى واقع خارجٍ عنها»[1].

وبالرغم من أنّ السيميائيات المحايثة أظهرت إخلاصها للمنهج البنيوي في دراسة المعنى ضمن التصورات البنيوية ذات الطبيعة العلائقية، إذ لا معنى خارج إطار العلاقة والبنية، فقد تصدّى لهذه النظرة العقيمة بعض الألسنيين أمثال **ريفاتير**، الذي يرى أنّ «الطريقة الناجعة في تفسير النص الأدبي أو الشعري يجب أن تكون سيميائية، بل أن تكون ألسنية»[2].

وكردّ فعلٍ على الاتجاه السيميولوجي برز اتجاه آخر ضمن ما يسمى بالسيميائيات التأويلية، لا سيما مع الإيطالي **أمبرتو إيكو**(ICO)، والأمريكي **شارل سندرس بورس**. (لا يهمنا في هذا المقام عرض نظريتهما).

1-مدرسة جنيف

هذه المدرسة امتداد لماجاء به **سوسير**، وأصحابها تلامذته، وهم: **شارل بالي** (1865-1947)، **وألبرت سيشهاي**(1870-1946)، و**هنري فراي**، و**روبرت كوديل**.

أوجدَ هؤلاء نحوا منطقيا ونفسيا، كما تمسكوا بمبدأ اللسانيات التزامنية، فقد عمل به شارل بالي في تحليله للغة الفرنسية، وفي مقارنته بين نظامي اللغتين الفرنسية والألمانية في كتابه: اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية.

يمكن ايجاز أهم ما قدمه شارل بالي وهنري فراي للسانيات في الآتي:

بعض أعمال بالي:

-حاول **بالي** إحياء الشق الثاني (الكلام) من ثنائية **سوسير**(اللغة/الكلام)، فكانت النتيجة وضع نظريته الخاصة بمبدأ الإنجاز(Actualisation). تستهدف تحويل اللغة إلى الكلام، وتحويل المفاهيم المجردة إلى مفاهيم تتصل بالواقع، أي تحويل الافتراضي إلى منجزٍ (actualise)[3].

---

[1] فيصل الأحمر، السيميائية الشعرية، جمعية الامتاع والمؤانسة، الجزائر، دط، دت، ص231.

[2] أعمال الملتقى الوطني الأول (السيمياء والنص الأدبي)، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2000، ص29.

[3] الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص96.

–أسس **بالي** للأسلوبيات، جراء اهتمامه بالثنائية المذكورة آنفا، هذا العلم الجديد الذي هو شكل من أشكال لسانيات الكلام، والتي تطورت فيما بعد مع ديكرو وأوستين وسيرل، ضمن ما يعرف حاليا باللسانيات التداولية. وقد وصفت أسلوبية بالي بأنها انفعالية، تبعا لطبيعة الدراسة، إذ تنحصر في دراسة ظواهر التعبير اللغوي المنتظمة بتأثير محتواها الانفعالي، الذي يجعل منها واقعة فردية متميزة، وهو ما سبقت الإشارة اليه (في درس الأسلوبية) بمبدأ الاختيار عند الأسلوبيين، ذلك الحدث الذي يتجاوز البنية النموذجية الاجتماعية للغة، ويجعل صياغة التعابير والنصوص وقفا على إرادة المتكلم وطريقته الخاصة في التعبير[1].

–تأسيسه لمفهوم نقل الموضع، عند تحليله لوظائف الكلمات تبعا لمواضعها المختلفة في الجمل، والقصد تواضع لفظين –على الأقل–على أداء وظيفة نحوية واحدة رغم اختلافهما، وتبدو هذه العلاقة قريبة من مفهوم التحويل.

بعض أعمال فراي:

–اهتم **فراي** كذلك بلسانيات الكلام، وقد أسفر اهتمامه ومن خلال كتابه (La grammaire des fautes) عن توجه لساني رائد في مجال الدراسات الوظيفية[2]، حيث حصر اهتمامه في استعمال اللغة الفعلي في مرحلة زمنية ما. لذلك لم يدرس اللغة المسماة "صحيحة" فحسب، بل كل ما يحقق نشازا أو خلافا بالنظر إلى اللغة التقليدية، بما في ذلك الأخطاء، والاستعمالات المبتدعة، والخطاب الشعبي، واللغة الاصطلاحية العامة، والحالات الشاذة أو المختلف فيها، والارتباكات النحوية، وما الى ذلك. وقد اهتم بهذه الانحرافات بشكل خاص لكونها تكشف عما ينتظره المتكلم من اللغة ولا يجده فيها[3].

–ربط فراي تلك الانحرافات التي يقيمها المتكلم بمجموعة من الوظائف، نذكر: وظيفة التماثل (Assimilation)، وظيفة التفرقة(Différenciation). (سيتم شرحهما لاحقا). ومن الوظائف كذلك الاختصار، البناء، التعبيرية.

استطاع فراي بهذه الوظائف أن يقود اللسانيات بعيدا عن الطرح الذي اقترحه لها سوسير، كما استطاع، باعتماده على هذه الوظائف، من تسجيل الملحوظات الأولى للدرس التداولي في اللسانيات، بتجاوزه حدود الدراسة

---

[1] بتصرف عن: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص96.

[2] تنطلق البنوية الوظيفية (Structuralisme fonctionnel) أو الوظيفيون (Fonctionnalistes) في دراسة اللغة من مبدأ البحث عن الوظائف (الأعمال أو الأدوار) التي يمكن أن تؤديها عناصر اللغة ، يحدوهم في ذلك مبدأ بارز –من المبادئ السوسيرية–يجعل للغة دورا بوصفها وسيلة التواصل. ويتحدد مصطلح الوظيفة عند البنويين بكونه ذلك الدور الذي تؤديه وحدة ما في البنية النحوية للعبارة (énoncé)، بحيث أن كل عنصر من عناصر هذه العبارة ينظر غليه على انه عنصر مشارك في معناها العام. الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص100، 101.

[3] بتصرف عن: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص97.

النموذجية التجريدية للغة، وتمييزه بين وظائف النشاط اللساني، والمقابلة بين ما هو لازم للغة (قواعدها الصورية البنوية)، وبين ماهو عرضي فيها[1].

2-مدرسة براغ

تأسست مدرسة براغ التشيكوسلوفاكية عام 1926 من طرف فيلام ماتزيوس وبعض معاونيه . وكانت معروفة بالمدرسة الوظيفية، إذ بحث أقطابها في اللغة من منظور وظيفي.

وهذه المدرسة في حقيقتها عبارة عن جمعية لسانية تدعى " حلقة باغ "، نهلت من أفكار دي سوسير وبودوان نيكورتيناي (1845-1929) "Bodouin de courtenay"، ومدرسة فورتوناتوف fortunatov السلافية.

وقد استوت هذه المدرسة على سوقها بفضل مجهودات شخصيات ثلاث؛ وهم في الحقيقة مهاجرون روس، هم رومان ياكبسون (1896-1982) ، وس.كارسيفسكي (1884-1955) ، ون. تروبوتسكوي-1882) (1945، وب. ترينكا ، وب.هافرينك، وي.موكاروفسكي.

وتعد مدرسة براغ فرعا من فروع البنيوية، يقول أحمد مومن: «وما اللسانيات الوظيفية إلا فرع من فروع البنيوية، بيد أنها ترى أن البنية النحوية والدلالية والفونولوجية للغات تحدد بالوظائف المختلفة التي تقوم بها في المجتمع».

اعتمدت هذه المدرسة منهجا يرى أن اللغة نظام كلي بمستوياتها النحوية والصرفية والصوتية والدلالية، ويدرسها دراسة وظيفية. إن اللغة في الإطار الوظيفي شبيهة بالميكانيزم؛ إذ لكل عنصر من عناصره دور في إقامة النظام العام. وإذا كان سوسير يعتبر اللغة نظاما من العلامات، فمدرسة براغ ترى أنها نظام من الوظائف، وكل وظيفة نظام من العلامات.

هذا، وقدّم جاكبسون عام 1930 أول دراسة في تاريخ الأصوات اللغوية، انصبّ فيها اهتمامه على اللغة الشعرية التي لا بد أن تتوافر على «إمكانات النسق اللساني، حتى تتسنى مقاربة مكوناتها الصوتية من المنظور الفونولوجي تركيبا ودلالة»[2]. والتي من خواصّها-أي اللغة الشعرية-«أن تُبرزَ عنصرا من عناصر الصراع

[1] بتصرف عن: المرجع السابق، ص99، 100.

[2] أحمد يوسف، القراءة النسقية، سلطة البنية ووهم المحايثة، ص131.

والانحراف، وأما المخططات المختلفة الصوتية والصرفية فتُدرس من خلال العلاقة التي تُقيمها مع بعضها البعض»[1].

أفادت حلقة براغ من الشكلانيين الروس فطوّرت مفاهيمهم ونقحتها، كما حاولت تعديل بعض مفاهيم مدرسة جنيف اللسانية (رائدها دو سوسير)، فلم ترضَ بالقسمة الحادّة بين اللغة والكلام، كما تجاوزت النظرة التقليدية التي ترى في المعجم مجرد رصيدٍ تامٍ ومنظمٍ لطريقة أبجدية، إنه –في منظورها–نظام معقد ومتناسق ومتعارض، فدلالة الكلمة لا تتحدّد إلا بعلاقتها بالكلمات الأخرى في المعجم، ولذلك وجبَ تحديد بنية النظام المعجمي التي تتغيّر من عصر إلى آخر، هذه العناصر اللغوية (الوحدات أو المداخل المعجمية) إنما «تُدرسُ دراسة مرتبطة مع المجموع، لأنها تستطيعُ أن تضطلعَ بوظائف مختلفة في بُنى متنوعة»[2].

وكما تُدرسُ الوحدات المعجمية تُدرسُ الوحدات الصوتية، اذ تؤكد حلقة براغ المفهوم الوظائفي لتلك الأصوات، حيث لا يمكن–كما سبقت الذكر–تحديد الصوت إلا ضمن النسق اللساني العام، وهكذا «صارت الفونولوجية سمة من سمات التفكير البنيوي الصلب، فالوظيفة الصوتية يحتويها النسق اللساني»[3]. نستنتج أن نظرة حلقة براغ للنسق الفونولوجي لم تكن نظرةً آلية مُختزلة في مجرد تراكمٍ آلي لمجموعة من الفونيمات المعزولة، بل إنها نظرت إليها داخل الوحدة الصغرى(الكلمة)، والتي بدورها لا حياةَ لها إلا داخل النسق اللساني العام.

وكان جاكبسون (من الوظيفيين الأمريكيين) رائد النظرية الأدبية في هذه الحلقة في دراسة اللغة الشعرية، والتي تُصنف انطلاقا من عناصر الخطاب الستة:

–المرسل، ويُولّدُ الوظيفة التعبيرية؛

–المرسل إليه، ويُولّدُ الوظيفة الافهامية؛

– السياق، ويُولّدُ الوظيفة المرجعية؛

– الصلة، وتُولّدُ الوظيفة الانتباهية؛

– السَنن(الشفرة)، ويُولّدُ الوظيفة المعجمية؛

– الرسالة، وتُولّدُ الوظيفة الشعرية.

---

[1] جان ايف تاديه، النقد الأدبي في القرن العشرين، دار الحاسوب للطباعة، حلب، سوريا، ط1، 1994، ص48.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] أحمد يوسف، القراءة النسقية، سلطة البنية ووهم المحايثة، ص130.

ويتألف النص الأدبي من مجموع هذه الوظائف إلا أنه يتميز بالوظيفة الانشائية أو الشعرية كعنصرٍ مُهيمنٍ على البنية، فلغة الخطاب الشعري «قائمة على الانزياح وانحراف اللغة من مقامها العادي إلى مقامٍ ايحائي، ممّا يُحتم على أي مقاربة أن تأخذ احتياطاتها المنهجية أثناء تعاملها مع اللغة الشعرية لكون الوظيفة الشعرية –حسب جاكبسون–تحتلُّ منزلة كبرى فيها»[1].

ومما يُستشَفُ من المفاهيم التي طرحتها حلقة براغ تَخلُّصها من جنوح الشكلية الروسية إلى التجريد، وذلك بتطويرها للمفاهيم اللغوية والجمالية والأدبية، وارسائها–من جديد– لعلاقة النص بسياقه الاجتماعي، وهكذا لم تكن البنيوية البراغية مأسورة بمبدأ المحايثة والنسق المغلق.

3–حلقة موسكو

وصاحبها هو **فيليب فيدورفيتش فورتوناتوف**(1848–1914)، كان أستاذا للنحو المقارن بجامعة موسكو، عاصر بودوان دي كورتوناي، وقدّم مثله أفكارا لسانية تميزت بقدر معتبر من النضج والأهمية، من ذلك:

–أدرك الأهمية التي ينطوي عليها التفريق المنهجي بين الرؤية الزمنية والرؤية التزامنية.

–وضع معايير خاصة بالتحليل متجنبا اقحام علم النفس في اللسانيات.

وقد تأثر بأفكار فورتوناتوف أعلام بارزون في الدراسات السلافية مثل بشكوفسكي وشاخماتوف وبيليتش، وقد ظلّت تقاليد مدرسة فورتوناتوف مستمرة في الاتحاد السوفياتي في السنوات الأولى التي أعقبت الثورة الروسية.

وكان من تلامذته الذين كرسوا تقاليد هذه المدرسة اللساني ألكسندر بيليتش(1876–1960)، والذي من اسهاماته:

–نظرية تجاور العناصر اللغوية، وتعنى بدراسة أنماط تآلف الكلمات على المستوى النحوي.

–تمكن من لفت الانتباه إلى بحث الوظيفة البنوية للكلمات ليتحقق فهم الاختلافات الواردة في تركيبها الصرفي، ومبادئ تسلسلها[2].

4–حلقة كوبنهاجن

[1] أحمد يوسف، القراءة النسقية، سلطة البنية ووهم المحايثة، ص132.

[2] ينظر: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص134 ،135.

تأسست هذه الحلقة عام 1931، وهي ذات طابع فلسفي منطقي، تتلخص نشاطاتها في أعمال الدانماركيين **فيجو بروندال**(1887-1942) و**لويس هيلمسليف**(1899-1965). وهما رائدان من رواد البنوية، ومؤسسان للسانيات المنطقية.

مرت هذه الحلقة **بمرحلتين**، كان **بروندال** هو الشخصية البارزة في **المرحلة الأولى**، إلا أنه توفي قبل أن يتم نظريته اللسانية، لتعود القيادة بعده إلى **هيلمسليف**. وهكذا عرف بروندال بوصفه أحد رواد البنيوية، ومن أوائل من حاولوا مقاربة اللغة بإتباع مناهج المنطق الرمزي.

من أبرز أعمال **بروندال** البنوية[1]:

-اكتشافه لأهمية استخدام التقابل في التحليل الصرفي والدلالي للظواهر اللسانية.

-جمع بين مبادئ سوسير والمنطق، ويرى بأنه بالإمكان العثور على مفاهيم المنطق في اللسان البشري.

-أحيا دراسة العلاقة بين اللغة والفكر، وحاول أن يعرف منطق اللغة، بالتركيز على الطرق التي تكشف بها مقولات المنطق عن نفسها من خلال الحقائق اللغوية، معتبرا هذه المقولات مفاهيم أساسية بحيث يمكن تعميم تطبيقها على كل النظم الممكنة في اللغات.

وأما **المرحلة الثانية** فهي مرحلة ما عرف بالمدرسة الغلوسماتكية (الجلوسيمية)، التي هي نتاج للتطور الذي عرفته مدرسة كوبنهاغن وامتداد لها، وتتمثل في اسهامات هلمسليف اللسانية.

و**الجلوسيمية (Glossématique)** اصطلاح اخترعه **هيلمسليف** أخذه من كلمة **(glossa)** اليونانية، والتي تعني "**اللغة**".

اعتمد هلمسليف بشكل خاص على دي سوسير، منطلقا من أبحاثه التي ضمتها محاضراته، ومن ثمَّ استخلص نظريته الجلوسيمية، وفي مقدمة المفاهيم التي اعتمد عليها نجد: ثنائية الشكل والمادة (Forme et substance)، اللغة والكلام، ومفهوم التزامن وغيرها. على أنه لم يكتف بإعادة عرض هذه الثنائيات، بل ساهم في إثرائها وبسط مفاهيمها أكثر ودقق في عرضها وبيان وجاهتها، بما كان يراه ضروريا لصياغة نظرية بنوية صارمة في اللسانيات.

واضافات **الجلوسيمية** من خلال **يالمسليف** ثرية وقيّمة، نوجزها في الآتي:

«-توسيع مبدأ سوسير القائل بأن التنظيم اللساني تنظيم صوري...وقد قادته مواقفه هذه إلى التمييز بين التعبير والمحتوى من جهة، والشكل والمادة من جهة ثانية ...وقد كان هدفه من وراء ذلك هو الإشارة إلى الموضوع

[1] المرجع السابق، ص116.

الأساس الذي ينبغي أن تدرسه اللسانيات وهو الجانب الصوري(الشكلي) فيها، فيما يدعو إلى إقصاء الجانب المادي...والوصول إلى نظرية صورية منطقية تتعارض مع النظرية الذهنية (Mentalistic) والنظرية السلوكية(Behaviorisme)، لذلك نجده يعتبر الصوتيات وعلم الدلالة علمين ليسا من اللسانيات، إنما هما مجرد علمين مساعدين.

-يحدد يالمسليف البنية بأنها نسيج من العلاقات أو الوظائف (بالمفهوم المنطقي الرياضي للمصطلح)، ويرى-كغيره من الوظيفيين-أنّ المحاولة الرئيسة للسانيات البنوية ترتكز على دراسة الوظائف وأنواعها.

-حاول يالمسليف أن يكشف-في ظل تفريقه المنهجي بين المحتوى والعبارة، وضمن نظريته المسماة Pleremetique-عن بنية المعنى، باعتماد مبدأ التقطيع المزدوج الذي كان يطبق قبله في مجال التعبير فحسب.

-إسهاماته في ضبط ثنائية اللغة والكلام.

-حاول يالمسليف أن يضع لغة عليا(Meta-langue) تكون وسيلة منطقية من أجل التحليل العلمي للنظام اللغوي، والبحث الدقيق في علاقات وحداته ووظائفها، انطلاقا من الايمان بهيمنة الدراسة الصورية للغة، واعتبارها مبدأ منهجيا حاسما في اللسانيات البنوية »[1].

5-الوظيفية الفرنسية

نكتفي منها بجهود **أندري مارتينيه (André martinet)1908- 1999**

و**مارتيني** أحد أبرز مؤسسي اللسانيات البنيوية في أوروبا، وقد كانت أهم اسهاماته وضعهُ لأسس اللسانيات الوظيفية على المستوى التركيبي للغة، وذلك في العديد من مؤلفاته: اللسانيات الآنية (1970)، مبادئ في اللسانيات العامة (1960)، اللغة والوظيفة (1970).

وكغيره من اللسانيين الوظيفيين (Fonctionnalistes) ، فهو ينطلق في دراسته للغة من مبدأ البحث في الوظائف (Fonctions) التي يمكن أن تؤديها عناصر اللغة، يحدوهم في ذلك مبدأ سوسيري يرى أنّ اللغة وسيلة للتواصل، والوظيفة هي ما تؤديه وحدة ما في البنية النحوية للعبارة(Enonce)، بحيث أنّ كل عنصر من عناصر هذه العبارة يُنظر إليه على أنه عنصر مشارك في معناها العام.

[1] الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستيمولوجية، ص117-128.

إنَّ الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يتحدث اللغة من حيث هي نظام يتجزأ في إنبنائين متكاملين من الوحدات، يعرف في اصطلاح اللسانيين بنظرية التقطيع المزدوج [*](La double articulation). و قد أشار إليه **دو سوسير** في محاضراته، وعرف الدراسة المعمقة على يد **أندري مارتيني**، وينبني مفهوم التقطيع المزدوج للغة في المدرسة الوظيفية[**] عند **مارتيتي** على مفهوم الاختيار (Le choix) الذي يظهر بشكل واضح في اختيارات المتكلم الذي يسمح بها اللسان، ويتم بين عناصر متفاصلة تتموضع في مستويين:

1-مستوى التقطيع الأول:

ويتعلق باختيارات ذات قيم دالة، ففي السلسلة الكلامية: Jean a commancé après toi الاختيار على سبيل المثال هو"toi" بدلا من" moi " أو من " lui " أو من " la guerre " إلخ ، و إن الفارق في المعنى بين عبارة : (بدأ بعدك) و عبارة (بدأ بعد الحرب) مرده إلى الاختلاف بين العنصرين : (الكاف، الحرب)[1]، وهو اختلاف يتعلق بمستوى الدال (الصورة السمعية) ومستوى المدلول (الصورة المفهومية) معا[*].

ويسمي **مارتيني** وحدات هذا المستوى: **اللفاظم** (les monèmes).

2-مستوى التقطيع الثاني:

ويتعلق باختيارات ليست ذات قيم دالة-كما هو الشأن في مستوى التقطيع الأول-ولكن ذات قيم تمييزية[3]، ففي السلسلة الكلامية السابقة (Jean a commancé après toi) ما يميز"toi" عن" moi " هو اختيار /t/ بدلا من /m/ ، وهو ليس اختيارا مباشرا من إرادة المعنى ؛ بل ضرورة عن طريق اختيار الوحدة الدالة "toi" المتميزة عن " moi " بـ /t/ في مقابل /m/ [4] في صورتيها السمعية و المفهومية .

يسمي **أ.مارتيني** وحدات هذا المستوى **الصواتم**(Les phonèmes) ،لكن ماذا يعني **مارتيني** باللفاظم و الصواتم ؟ أهي كيانات صوتية ودلالية مادية أم أنها قيم مجردة تتحقق في أصوات ودلالات؟ وما مدى مشروعية هذا التقسيم؟

أ-**اللفظم** (le monème): هو مصطلح أطلقه **مارتيني** على وحدات مستوى التقطيع الأول، و يعني به الوحدة اللغوية الصغرى في السلسلة الكلامية التي تتضمن دالا و مدلولا، و لا يمكن أن تحلل إلى وحدات تصغر ذات معنى، و اللفظم بهذا التصور ليس سوى دليل لساني بمفهوم **دوسوسير**[5]، ذلك أنه « يشكل اختيارا ينفذه

---

[*] يطلق عليه أيضا: التمفصل المضاعف، التلفظ المزدوج ، ازدواجية النطق.

[**] هي مدرسة لسانية بنيوية يتزعمها أندري مارتيني ، انبثقت عن حلقة براغ اللسانية ، ترى في التواصل الوظيفة الأساسية للغة.

[1] انظر: أوزوالد ديكرو و جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ص114.

[*] هناك وحدات من مستوى التقطيع الأول يكون فيها الفارق متعلقا بالمدلول فحسب مثل الضمائر التالية: tu ،vous في الفرنسية التي تدل على المذكر و المؤنث معا ، و كذلك مثل : tante بمعنى عمة و خالة في اللسان الفرنسي.

المتكلم في لحظة تلفظه، و ذلك من بين الإمكانات التي تتيحها اللغة له في هذه اللحظة...اختيارا بدئيا لا يقبل التحليل إلى اختيارات أكثر بساطة »[6].

وبهذا المفهوم يكتسي المونيم صبغة تجريدية تتحقق صوتيا في شكل بدائل (des variants) حيث يكون المدلول واحدا والدال صورا مختلفة تبعا للسياق الذي تظهر فيه، ومثال ذلك: مدلول الرفع في اللسان العربي في مثل: **جاء أبُو محمّد /جاء والدُ محمّد.**

إذ دال رفع الفاعل في الجملة الأولى هو **الواو** بينما دال رفع الفاعل في الجملة الثانية هو **الضمة**، وعليه فكل من الواو والضمة يعدّ بديلا يتحقق فيه مدلول الرفع.

وفي مقابل **المونيم** المصطلح اللساني الأوروبي تبنّى اللسانيون البنيويون الأمريكيون مصطلح **الصيغم** (Le morphème) ، فهل **المورفيم** و **المونيم** شيء واحد ؟ أم أنهما مختلفان بحيث يجب الحذر عند توظيفهما؟.

توحي استعمالات بعض الدارسين لمصطلح **الصيغم** و مفهومه أنه ليس سوى ما اصطلح عليه **أ.مارتيني** اللفظم (le monème) ، وخصّه **ف.دوسوسير** من قبل بمصطلح الدليل(Le signe) ، و على هذا يكون المورفيم في اللسانيات الأمريكية هو المونيم في اللسانيات الأوربية ؛ أي أصغر وحدة دالة في سياق الكلام غير قابلة للتجزئة دلاليا . و لئن كان الأمر كذلك من هذه الجهة فإن فوارق لوحظت و سُجلت بين المصطلحين من جهة أخرى لاختلاف المدارس اللسانية في مناهجها و مدارسها في الدراسة، و هو ما أشار إليه دارسون آخرون، و على رأسها–الفوارق– ما يحيل إليه مصطلح المورفيم من فكرة الصيغة أو الشكل (la forme) في مقابل فكرة المعنى (Le sens)، التي يحيل عليها مصطلح (Sémantème) في الإغريقية ، أو مصطلح (Radicaux) في التقاليد الفرنسية[1].

وليس هذا بغريب عن التوزيعيين* فلم يكن لهم اهتمام بالمعنى . فقد همشوه بدعوى انفلاته من صرامة القوانين العلمية التي تحكم النظام اللغوي ، فهذا **ليونارد بلومفيلد** (L. Bloomfield) 1887–1949 «يطلق على الوحدات اللغوية الدنيا ...المورفيمات مقابل ما أسماه أندري مارتيني المونيمات ، ولكن المورفيم عنده لا يعني وحدة دنيا تشير إلى مدلول أو معنى بشكل مستقل صريح ، ذاهبا إلى أننا نتعامل مع أشكال فقط»[2].

هذا، ويقسّم **مارتيني** المونيم باعتبار طبيعته إلى[3].

---

[1] انظر: أوزوالد ديكرو و جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ص378.

[*] نسبة إلى المدرسة التوزيعية التي تعتمد الوصف عن طريق بيان موضع العناصر اللغوية في السياق، و من أشهر أعلامها: ل.بلومفيلد و ز.هاريس.

[2] عبد الجليل مرتاض، التحليل البنيوي للمعنى والسياق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط،2010، ص39.

[3] انظر: مبادئ اللسانيات البنيوية، الطيب دبة، ص113.

➢مونيم يكون وحدة معجمية أطلق عليه مصطلح (Lexème)*، و يقصد به جذر الكلمة، و يشكل قائمة مفتوحة و متغيرة.

➢مونيم يكون وحدة نحوية أطلق عليه مصطلح المورفيم، يشير إلى الوظيفة النحوية ، و عليه يشكل قسما مغلقا وحداته قارة و محدودة .

وللتوضيح نمثل بالجملة التالية:" **قرأ الولد كتابين** " التي نميز فيها ما يلي:

– **قرأ، الولد، كتاب:** وحدات معجمية.

– صيغة فعل (الدالة على الماضي)، أل(الدالة على التعريف)، الضمة (الدالة على رفع الفاعل) ، الياء (الدالة على المثنى و نصي المفعول به) ، النون (الدالة على انعدام الإضافة) : وحدات نحوية.

وانطلاقا من هذا التقسيم يتبين لنا أن مصطلح المورفيم عند **مارتيني** ليس سوى قسما من أقسام المونيم، أطلقه على المونيمات القاعدية؛ أي ذات الوظائف النحوية فقط.

و المورفيم بهذا المفهوم يصنف كما المونيم في صيغتين: صيغة حاملة للمعنى المعجمي، تنتمي إلى قائمة مفتوحة وغير محددة تسمى بالمورفيمات المعجمية (les morphèmes lexicaux) ، وصيغة حاملة للمعنى النحوي تسمى بالمورفيمات النحوية (les morphèmes grammaticaux).

ب–الصوتم (La phonème):

وهو مصطلح فنولوجي يطلق على وحدات التقطيع الثاني في السلسلة الكلامية، ويعني في تصور اللسانيين أصغر وحدة فنولوجية غير دالة بذاتها، ولكنها ذات وظيفة تمييزية (Fonction distinctive) على مستوى اللفاظم في نظام لسان ما.

إن ما يميز الوحدة اللسانية :(مال) صوتيا و دلاليا على الوحدات (نال)، (قال) و (زال) و نحوها هو حضور الصوتم / **م**/ في (مال) ، و غيابه في باقي الوحدات من الموضع نفسه ، و هو حضور و غياب** مؤسس على مفهوم الاختيار الذي تبناه **أ.مارتيني** في هذه النظرية –نظرية التقطيع المزدوج–و لكنه –في مستوى التقطيع الثاني –ليس اختيارا مباشرا كما هو الشأن في مستوى التقطيع الأول ؛ «إن اختيار "t"في الضمير"toi" لا يعدّ جزءا مباشرا من إرادة المعنى؛ بل جزءا غير مباشر فقط و ذلك بما أنه أصبح ضرورة عن طريق اختيار

*ستكون لنا لاحقا وقفة عند هذا المصطلح.

**علاقات الحضور والغياب هنا مستوحاة من مفهوم ثنائية ف. دوسوسير:(المحور التركيبي، المحور الاستبدالي).

الوحدة اللغوية الصغرى"toi"،والذي يميزها من الضمير "moi" مثلا »[1]، وكذلك الأمر في اللفظم (مال) فاختياره بدلا من (نال) و من (زال) هو الذي أدى إلى اختيار **/م/** بدلا من **/ن/** ، و بدلا من **/ق/** و **/ز/**.

إن الفونيم –بوصفه وحدة اختيارية تمييزية –ذو أثر واضح في مبدأ الاقتصاد اللغوي ، وذلك عن طريق استخدام آلية الاستبدال (La commutation) ، التي تمكّن مستعمل اللغة في كل لسان من إنتاج عدد لا متناه من اللفاظم انطلاقا من عدد محدود من الصواتم، وهو ما أطلق عليه **الخليل بن أحمد الفراهيدي**(100 –175هـ) نظام التقليبات في اللسان العربي ، الذي يمكّن مستعمله من إنتاج و تبليغ معان مختلفة ، عن طريق استبدال فونيم بآخر (سِلم ،عِلم ،حِلم)[2].

ومسألة الاستبدال هذه تثير مسالة أخرى في نظرية الفونيم، و هي قضية الرتبة التي تعد تمييزية (distinctive) دائما، إن معنى (لام) يختلف عن معنى (مال)، لاختلاف الفونيمين /م/ و /ل/ في الترتيب على مستوى كل لفظ ، بينما الرتبة في اللفاظم فليست تمييزية دائما . إن الجملة :(Je partirai demain) لها المعنى نفسه للجملة :(Demain, je partirai) ، ذلك أن اللفاظم لبست في كل الحالات بنية التراكيب كما هو شأن الصواتم[3].

إن وظيفة الصوتم التمييزية لا تعود إلى الصوتم في ذاته كوحدة منعزلة عن النظام؛ وإنما يستمدها من علاقاته مع الصواتم الأخرى في البنية التي تحتويه على أساس التقابل (L'opposition) و التخالف (La différence) ، يقول **ف. دوسوسير** : « لا وجود في اللغة إلا للاختلافات»[4].

إن كلا من /ص/و /س/ في نظام اللسان العربي لا يحمل معنى خالصا في ذاته، ولكنهما يمكنان مستعمل هذا اللسان من التمييز بين (صال) و (سال) دلاليا عند التقابل بينهما من حيث القيم التخالفية المتمثلة في حضور سمة الإطباق في /ص/ و غيابها في /س/ ، و عدا هذه السمة المميزة نجدهما يشتركان في باقي السمات كالهمس و الصفيرية و غيرهما .و انطلاقا من هنا فالفونيم حزمة من السمات المميزة –حسب **رومان جاكبسون** (Roman Jacobson) –يتحدد مفهومه انطلاقا من القيم التخالفية التي تحملها العناصر الصوتية انطلاقا من مفهوم النظام الخاص بكل لسان، فقد « استطاعت هذه النظرية أن تقدم فكرة أصيلة للتحليل اللغوي ، و هي فكرة "الملامح المميزة "»[5].

---

[1] أوزوالد ديكرو و جان ماري سشايفر، لقاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ص 114.

[2] انظر: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية، ص108 ،109.

[3] انظر: كاترين فوك و بيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، 1984، ص47.

[4] انظر: فردينان دي سوسي، محاضرات في الألسنية العامة، ص145.

[5] حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، دط،2003، ص73.